



بيان بشأن الدخول المدرسي

استحضارا للمسؤولية الملقاة على عاتقنا والمتمثلة في الدفاع عن حقوق الشغيلة التعليمية بالمنطقة وتحسين ظروف عملها، عقد المكتب المحلي للجامعة الوطنية لموظفي التعليم بجماعة سيدي رضوان اجتماعا تقييما لندارس مستجدات الدخول المدرسي لموسم 2013/2012 بمنطقة سيدي رضوان الزواقين والنواحي .. وبعد نقاش حاد ومستفيض لما سبق فإن مكتب الفرع يسجل :

- تثمين مجهودات كل العاملين بالمؤسسات التعليمية بالجماعة (أساتذة وإدارة وأعاونان) من أجل إنجاح الدخول المدرسي.
 - استمرار معاناة الأطر التربوية من جراء البناء المفكك في السلوكي الإعدادي والابتدائي،
 - الارتجالية في تعيين الأساتذة الجدد ومعالجة الخصائص الموهول بإسناد تكليفات لأساتذة خارج إطارهم الأصلي.
 - حرمان الأطر التربوية في بعض المؤسسات من النقطة الإدارية برسم موسم 2012/2011 مع رفض التبريرات التي قدمتها النيابة لأعضائنا في المكتب الإقليمي.
 - عدم توصل الأساتذة بنسخة تؤكد مشاركتهم في الحركة الانتقالية الوطنية كما تنص المذكرة المنظمة للحركة.
 - تماطل النيابة في منح ترخيصات متابعة الدراسة بحجج غير قانونية الأمر الذي فوت عليهم فرصة التسجيل بالجامعة.
 - التماطل والتسويف الذي يعرفه ملف جمعية الأعمال الاجتماعية بإقليم وزان.
 - الارتباك الذي سببته المذكرة المتعلقة بإعداد استعمال الزمن وفق التوقيت اليومي الخاص بالسلك الابتدائي.
 - تثمين مجهودات أفراد الدرك الملكي بالمنطقة الذين يعملون على تمشيط محيط المؤسسات التعليمية عن طريق دوريات.
 - ضعف البنيات التحتية وغياب أبسط التجهيزات مع تنامي ظاهرة الاكتظاظ داخل الأقسام وحذف التفويج في المواد العلمية.
 - التعثر الذي عرفه تموين القسم الداخلي بالمواد الغذائية مع الدخول المدرسي .
 - الوضعية المزرية للطريق الرابطة بين وزان وجماعة سيدي رضوان وبين الجماعة ومجموعات المدارس بالمنطقة.
- إن المكتب المحلي للجامعة الوطنية لموظفي التعليم وهو يستحضر السياق العام الذي يأتي فيه الدخول المدرسي وبناء على ما سبق فإنه يؤكد على :**

- ضرورة إيجاد حل لمشكل البناءات المفككة بالمنطقة لما تشكله من خطر على صحة الأستاذ والتلميذ.
 - إنصاف الأطر التربوية التي حرمت من حقها في النقطة الإدارية لموسم 2012/2011.
 - ضرورة برمجة الكفاءة التربوية داخل تراب النيابة وذلك في إطار تنسيق النيابة مع المؤطرين التربويين.
 - مطالبة النيابة بتسريع منح الأطر التربوية لتراخيص التي تسمح لهم بمتابعة الدراسة دون تماطل ولا تسويف ابتداء من بداية السنة المقبلة.
 - ضرورة إرسال النيابة نسخة من مطبوع المشاركة في الحركة الانتقالية موقعة من طرف النائب الإقليمي.
 - التريث قبل إصدار المذكرات التي من شأنها إرباك السير الدراسي (مذكرة استعمال الزمن بالتعليم الابتدائي)
 - ضرورة تنسيق النيابة مع الشركاء من جماعة قروية وجمعيات الآباء ... من أجل توفير النقل المدرسي للتلاميذ.
 - الرفع من نسبة التلاميذ الممنوحين وتزويد القسم الداخلي بأسرة إضافية.
 - التسريع بحل ملف جمعية الأعمال الاجتماعية.
 - موقف المكتب المحلي الراض للسااعات التضامنية وضرورة إيجاد حلول للخصائص الذي تعرفه المنظومة التعليمية.
- وفي الأخير نعلن تضامنا الميدني واللامشروط مع جميع نضالات الأسرة التعليمية واستعدادنا المطلق لخوض كافة الأشكال النضالية المناسبة للدفاع عن مطالب الشغيلة التعليمية.